

اعادها  
فافة  
على مكانها

مقصود بالتهيؤ إنما لما تورد به فعل السجود على مكان طاهر جارحاً عنده  
وقالوا الساجد على الخبيث بمنزلة الحامل له والتطهير عن خبث  
النجاسة فرض دائم ليس بصيغة متوالتا للفرض كما في الصلوة  
**فصل** المشروعات على نوعين عزيمية وهو اسم اليا هو اصل  
منها غير متعلق بالعوارض وهو اربعة انواع فريضة وهو ما لا يحتمل  
زيادة ولا نقصاناً ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه طالعان والاركان  
الاربعة وحكمه اللزوم علم وتصديقا بالقلب وعمل بالبدن حتى  
يكفر جاحده ويفسوخ تاركه بلا عذر واجب وهو ما ثبت بدليل  
فيه شبهة كصدقه والاضحية وحكمه اللزوم عملاً على اليقين  
حتى لا يكفر جاحده ويفسوخ تاركه اذا استخوف باخبار الامراء  
فاما سنار ولا وسنة وهي الطريقة المشلوكة في الدين وحكمها  
ان يطالب المرء بما قامتها من غير ان يرضى ولا يجوب الا ان التفتة  
قد تنفع على سنة النبي صلى الله عليه وسلم وغيره وقال الشافعي  
رحمه الله مطلقاً بطهارة النبي صلى الله عليه وسلم وهي نوعان  
سنة الهدى وباركها يستوجب اساءة الجماعة والاذان

الفرع

لقد

هو وايد وباركها لا يستوجب الاساءة كسائر النبي صلى الله عليه  
وسلم في لباسه وقيامه وعوده **ونقل** وهو ما يثبت المرء على  
نعله ولا يباع على تركه والذائد على الركعتين للمسافر نقل  
لهذا وقال الشافعي رحمه الله كما شرع الثقل على هذا الوصف  
وجب ان يبقى كذلك وقد نأخنا انما آذاه وجب صيانته ولا سبيل  
اليه الا بالتمسك بالباقي وهو كالذرع بالله تعالى تسمية لا فعلاً ثم لما  
وجب لصيانته ابتداء الفعل فلان يجب لصيانة ابتداء الفعل  
بقاؤه اولى **واخصية** وهي اربعة انواع نوعان من الحقيقة احدهما  
احق من الآخر ونوعان من المجاز احدهما اتم من الآخر  
**اما احق** نوعي الحقيقة فما استبيح مع قيام المحرم وقيام حكه  
بالكفر على اجزاء او حلة الكفر واطاره في رضان وانلافه مال  
الغير وترك الخائف على نفسه الامر بالمعروف وجانبته على  
الاحكام الشرعية المصطر مال الغير وحكه ان الاخذ بالمعزومة  
المجمل حتى يوصى بان شهيداً **والثاني** ما استبيح مع قيام السبب  
لكن الحكم فيما فيه كالمسافر يجوز له الفطر وحكه ان الاخذ

الاحكام الشرعية

Copyright © King Saud University